بتاريخ 08 شوال 1445
الاوامر

الجلسة 77

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

تحليلُ منهَجَةِ "الأمر بين الأمرين"

لقد فسَّرنا فكرةَ "الأمرِ بين الأمرين" مُسبقاً و سنَتَجوَّلُ فيها اليوم بأهميةٍ أوسع، فإنّ أساسَ هذه القضيّةِ حسّاسةٌ للغاية إذ إنّ الروايات قد تَشدّدت في هذا المِضمار حيث قد ورد:

«من زعم أنَّ الله يفعل أفعالنا ثمَّ يعذبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن زعم أنَّ الله فوَّض أمر الخلق والرزق إلى حججه فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك»[1].

و سيراً في اتّجاهِ الرّواياتِ قد بسطَ المحقّقُ الخوئيُّ فكرةَ "الأمرِ بين الأمرين" ـتَنحيّاً عن الجبر و التفويضـ قائلاً:

«الرابع: مذهب الإمامية العادلة، وهو المذهب الحقّ الصحيح، وذهابهم إليهم إنّما هو من نتائج تمسّكهم بأهل بيت العصمة، الراسخين في العلم، المطّلعين على الحقائق برمّتها.

وخلاصة مذهبهم في الأفعال: أنّ القدرة على الفعل والسبيل إليه إنّما هو من اللّه عزّوجلّ، وأمّا إعمال القدرة والسلطنة فمن العبد، فالعبد هو فاعل الفعل وموجده حقيقة، فعليه تكون لكلّ ما يصدر من العبد جهتان وإضافتان: إضافة إلى اللّه تعالى لأنّه معطي القدرة، وإضافة إلى العبد لأنّه أعملها وأخرجها إلى الفعل.

وهذا هو معنى ما تواتر عنهم (سلام اللّه عليهم) في باب الأفعال، المعبّر عنه في ألسنتهم (سلام اللّه عليهم)[2] بالأمر بين الأمرين، والمنزلة بين المنزلتين، ولطف من ربّك بين ذلك. فإذا عرفت هذا المذهب بحقيقته فقد تحفّظت على التوحيد، ولا تلزمك التوالي الفاسدة، وإن شئت التعبير عن خلاصة مذهبهم بعبارة لطيفة فقل: بحول اللّه وقوّته أقوم وأقعد.»[3]

و لهذا قد أكّدنا مسبقاً بأن هذه المنهجيّةَ ـالأمر بين الأمرينـ تَخصُّ الإماميةُ فحسب إذ بقيّةُ النِّحَل قد تَورَّطُوا في مخمصَةِ الجبر أو التّفويض المُزَيَّفَتين.

و أمّا المحقّقُ الخمينيُّ فقد مَثَّل لهذه المنهجيّةِ المُسدَّدةِ بالتمثيل التّالي قائلاً:

«تمثيلٌ: والمثال يقرّبُ من وجه لا من جميع الوجوه، إذا أشرقت الشَّمس على مرآةٍ ووقع النور منها على جدار، فنور الجدار ليس من المرآة بذاتها لعدم نور لها، ولا من الشمس المطلقة أيبلا وسط وبلا قيد، بل هو نور شمس المرآة، فمَن نظر إلى المرآة غافلاً عن الشمس يزعُم كونه للمرآة، ومَن نظر إلى الشمس غافلاً عن المرآة يزعم كونه من الشمس بلا وسط، ومَن كان ذا العَينين: يَرى الشمس والمرآة (سوفَ) يَرى أنّ النور من شمسِ المِرآة ومع ذلك يَحكُم بأنّ النّور ـوما هو من سِنخِهـ للشمس بالذات وللمرآةِ

بالعَرَض، ومحدوديّةُ النّور حسبَ حدِّ المرآة (حجماً) للمرآة بالذات وللنور بالعرض، ومع ذلك لولا الشمس وإشراقها لم يكن نور ولا حدّ، فالنور وحدّه مِن عندِ الشمس.

فالأنوار الطالعةُ من أُفق عالم الغَيب إنّما هي لنورِ الأنوار، «وَ مَنْ لَمْ يَجْعَلِ اَللّٰهُ لَهُ نُوراً فَمٰا لَهُ مِنْ نُورٍ»[4]. فنور الوجود من حضرة الرَّحَمُوت وظلّ نور اللّه تعالى؛ «اَللّٰهُ نُورُ اَلسَّمٰاوٰاتِ وَ اَلْأَرْضِ»[5] ولا نورَ إلّا نورُه (فحقيقةُ العالَم هو نور الله تماماً بحيث لولا نورُ الله لانهارَ العالَمُ بأسرِه و أصبحَ ظَلاماً و عَدماً) ولا ظهورَ إلّا ظهورُه ولا وجودَ إلّا وجودُه ولا إرادةَ إلّا إرادتُه ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا به وإلّا بحوله وقوّته، والحدودُ والتعيّنات والشرور كلّها من حدود الإمكان ومن لوازم الذوات الممكنة وضيق المادّة وتصادم الماديّات (فأصلُ حدوثِها لا يَنتمي إلى الله تعالى بل يَنتمي إليه تعالى ثانياً وبالعَرَض: قل كلٌّ من عند الله).»[6]

و بتعبيرٍ أجلى: إنّ إرادتَنا تُعدّ تجلياً عن إرادةِ الله فإرادتُنا ذاتُ ربطٍ محض و محتاجةٌ إلى إرادة الله تعالى فإنّا لا نَمتلكُ استقلاليّةً في الإرادةِ و القدرة و الحياة و... إذن فنفسُ الإرادةِ الكليّةِ مخلوقةٌ من قِبَل الله إلا أنّا في عالم الخارجِ سنَختارُ أحدَ الطّرفينِ بإرادتِنا الباطنيَّةِ التي اتّخذناها من الإرادةِ الإلهيّةِ إذ قد سجَّلنا الكبرى التّالية: بأنّ كافّةَ الموجوداتِ ـسواءٌ الخارجيّة أو الذّهنيّةُـ قد اقتَبَسَت وجودَها من الله تماماً حتّى الإرادة، فبالتّالي إنّ أساسَ العلمِ و الإرادة و القدرة و الحياة و... يَنتمي إلى الله حقيقةً و بالذات و لكنّا قد امتلَكنا حظّاً يسيراً من ذلک في أفقِ الخارج فحسب، بل قد عَدَّينا هذه المواصفاتِ إلى مبحثِ الحكومة و الولاية التي هي أحكامٌ وضعيّةٌ أيضاً فإنّ حقيقتَهما تَعود إلى الله أوّلاً و بالذّات ـفهو الحاكم و الوليّ المطلق واقعاًـ و مِن ثَمَّ ق أصبحَتا جعليّةً و عرَضيّةً للبشر لأنّهما قد اتُّخذَتا من الله تعالى.

فالمُستَحصَل أنّ لُبَّ حقيقةِ "الأمر بين الأمرين" و واقعَ "الإرادة" عقلاً هو الذي حرّرناه لِلتَّوّ و غيرُه غيرُ معقول، فلو نَطَقَ قائلٌ بغير ما أفَدناه لاتَّجَه إلى غير المعقول تماماً.

ثمّ قد أتمَّ المحقّق الخمينيّ تَمثيلَه بتمثيلٍ محسوسٍ آخرَ قائلاً:

«تمثيل أقرب: فانظُر قُوى النَّفس المُنبثَّةِ في تلك الصّيصيَّةِ البدنية من غيبها، فإنّها بما هي متعلّقاتٌ بذات النّفس وروابطُ محضةٌ بها فعلُها فعل النفس، بل هي (القُوى) ظهورها وأسماؤها وصفاتها، (فلو تَقوَّتِ النفسُ لازدادَت طاقةُ السّمع و البصر لتقويةِ الرّبطيّةِ بالله و تجلّيها بنحو أوسعَ) فمع صحّة نسبة الرُّؤيةِ إلى البصر، والسّماع إلى السّمع وهكذا، تَصحُّ نسبتُها إلى النّفس (لأنّ النفس تَخلُق تلك الصّور البصريّة و السّمعيّة في الذّهن) فبالسمع تسمع وبالبصر تبصر، فلا يصحّ سلب الانتساب عن القوى ولا عن النفس؛ لكونها روابطها وظهورها (فكذلک وجودُنا بالنّسبةِ إلى الله تعالى) وليعلم أنّ فناء نور الوجود في نور الأنوار أشدّ من فناء قوى النفس فيها بما لا نسبة بينهما؛ لأنّ النفس بما أنّها موجودة متعيَّنةٌ ذاتُ ماهيّةٍ وحدٍّ ـوالماهية من ذاتها التباين والغيريةـ تُصحّح الغيريّة والتّباين مع قُواها، ومع ذلك تكون النّسبة إليهما حقيقيّةً لأجل الحَظّ الوجودي الذي لهما، فكيف بموجود بريء من جهات النقص والتعيّن، ومنزّه عن الماهية ولوازمها، ومقدّس عن شوائب الكثرة ومصحّحات الغيرية والتضادّ والتباين؟»

و هذا التّقريبُ يَنسَجِمُ مع مقالةِ المحقّق الخمينيّ الماضية حيث قد فسّرَ الآيةَ الشريفةَ ـعلى منهجِ الصّوابـ قائلاً:

«، وقوله: «وَ مٰا تَشٰاؤُنَ إِلاّٰ أَنْ يَشٰاءَ اَللّٰهُ»[7] فأثبت المشيّة للّه من حيث كونها لهم (أيضاً لأنه تعالى قد نَسب الرّميَ إلى البشر و لكنّ الرّميَ في الحقيقةِ قد تَحقَّق بمشيئةٍ واحدة و هو عينُ الرّبطيّةِ) لا بأن يكون المؤثِّرُ مَشيَّتين أو فعلين بالاشتراك بل بما أنّ مشيّةَ الممكن ظهورُ مشيَّتِه تعالى وعين الربط والتعلّق بها (و قد أبرَزَ البشرُ تلك المشيئةَ و القدرةَ الإلهيّةَ بفعلِه ليس أكثر إذ الإرادةُ واحدةٌ بينهما).»

بينما المحقّقُ الخوئيُّ بأنّ الإرادةُ متعلّقةٌ بالإنسان إلا أنّ مبادئَها و مقدّماتِها تَرتبطُ بالله تعالى، فمن هذينِ البُعدينِ سيَنتَسِبُ الفعلُ

إلى الله و إلى البشر أيضاً، و لهذا قد صرّحَ قائلاً:

« وأمّا الجهة الثالثة: فقد عرفت[8] أنّ الأفعال الصادرة عن العباد ـ خيرها وشرّها ـ إنّما تصدر عنهم بإعمالهم قدرتهم فيها، بإفاضة اللّٰه سبحانه مبادئ وجودها من القدرة وغيرها آناً فآناً، فلا جبر ولا تفويض بل منزلة بينهما.»[9]

ثم قد مثَّلَ لمنهجِ الأمر بين الأمرين في كتابِه الأصوليّ قائلاً:

«و قد ألهمني اللّه تعالى بذكر أمثلة يفترق بها كلّ من مذهبي الجبر و التفويض عن مذهب الحق، و هي: انّ المولى اذا أعطى لعبده سيفا مع علمه بأنّه يقتل به نفسا، فاذا صدر القتل من العبد باختياره لا يكون مستندا الى المولى بوجه، لكونه أجنبيّا عنه حين صدوره، غاية الامر أنّه باعطاء السيف هيّأ له مقدمة من مقدماته الاعدادية، و هذا هو واقع التفويض و حقيقته.

و اذا شدّ الآلة بيد العبد و هي مرتعشة متحرّكة بغير ارادته و اختياره، فأصابت الآلة نفسا باعمال قدرة المولى فقتلها، لا يكون هذا القتل مستندا الى العبد و لا يكون صادرا منه بارادته و اختياره، و هذا هو واقع الجبر و حقيقته.

و اذا فرض أنّ يد العبد مشلولة لا يتمكّن من تحريكها الاّ مع ايصال الحرارة اليها بالقوة الكهربائية، فاوصل المولى القوّة اليها بواسطة سلك كان أحد طرفيه بيد المولى، فذهب العبد باختياره و قتل نفسا بارادته و المولى يعلم بذلك، فالقتل صادر من العبد بارادته و اختياره، الاّ أنّه لا يكون مستقلا في صدور القتل، غنيّا عنه، الاّ أنّ السلك بيد المولى، و هو الّذي يعطي له القوّة آناً فآنا الى اتمام العمل، و هذا هو الامر بين الامرين.»[10]

بينما المحقّقُ الخمينيُّ يَعتقد بأنّ الله هو المؤثِّرُ الحقيقيُّ في إرادةِ الإنسانِ و أفعاله تماماً ـ لا أنّه يَتصرّفُ في المقدّماتِ فحسب ـ إذ أصلُ القدرة و الإرادةِ و... نابعٌ من الله تماماً و أمّا الإنسانُ فيعدُّ رابطاً منعدمَ التأثيرِ أساساً ـ حتى بنحوِ جزءِ العلة و حتّى في الخارجِ ـ فإنّه لا يُحقّقُ الإرادةَ و الفعلَ إذ إرادتُنا وليدةُ الإرادةِ الإلهيّة أيضاً، و لهذا قد استَشهدَ بالآيةِ التّالية: و ما رميتَ إذ رميتَ و لكنّ الله رَمى. فنَنسبُ الفعلَ مباشرةً إلى الله ـ و نَهتِفُ بأنّ هذا فعلُ الله حقيقةً ـ و عرَضاً إلى الإنسانِ، إذ ما سِوى الله يعدُّ عينَ الرَّبط بالله تعالى، طبعاً بلا وَحدةٍ في الوجود مع الله، بل يَئول وجودُ كلّ شيءٍ إلى الله حقيقةً ـ لا أنّ الله قد تَجلَّى في الممكنات ـ إذ البشرُ قادرٌ على إرادةِ الفعل أو التّرك وجداناً[11] أجل لو أرادَ الله أن نُريدَ ـ أي أرادَ إرادتَنا ـ لأنتَج الجبرَ حتماً و لكنّا نَعتقِدُ بأنّ إرادتَنا المتوفّرةَ في الباطن قد انتُزِعَت من منبَعِ الإراداتِ و هي إرادةُ الله فالإرادةُ و المشيئةُ ـ ما بين الله و البشر ـ موحَّدةٌ حقيقةً، ولهذا تجدُ النّورَ الساطع من النّافذة أصلُها من الشّمس بلا استقلاليةٍ و تغايرٍ في الوجودِ فيصحّ الإطلاقُ بأنّ هذا النورُ الجزئيُّ ـ في الغرفة ـ نورُ الشّمس واقعاً، و مشياً في هذه الجادّةِ قد علَّلَ المحقّق الخمينيّ مقالتَه قائلاً:

«فإنّه تعالى لمّا كان صرف الوجود فهو صرف كلّ كمال وجمال، وإلّا يلزم عدم كونه صرفاً وهو يرجع إلى التركيب والإمكان، وأيضاً يلزم منه أن يكون في التحقّق أصلان: الوجود ومقابله، مع أنّ مقابله العدم والماهية، وحالهما معلومة.

فهو تعالى صرف الوجود وصرف كلّ الكمالات، والصادر من صرف الوجود لا يمكن أن يكون غير الوجود والكمال، والنقائص والشرور لوازم ذوات المعاليل من غير تخلّل جعل (مباشرةً فالقتل قد صَدرَ من موجود ممكنٍ مباشرةً و من الله بالعَرَض و به قد أشارَ تعالى» ما أصابك من حسنة فمن الله لأنه خيرٌ مطلق و أما السيئة فمن نفسِك إذ الأشرار تَنبَع من الممكنات لا من الخير المطلق الإلهيّ) لعدم إمكان تعلّقه إلّابالوجود وهو نفس الكمال والسّعادة والخير.»[12]

و على أساسِ هذه البَذرَةِ الفكريّةِ العَقَديّةِ، قد شرَحه مقالتَه بأسلوبٍ أوسعَ قائلاً:

«لكن لمّا كانت النقائص والشرور اللازمة للوجودات الإمكانية من قبيل الأعدام المضافة، والحدود والماهيات كان لها وجود بالعرض، وما كان كذلك فمن عند اللّه لكن بالعرض، فالخيرات من اللّه بالذات ومنسوبة إلى الممكنات بالعرض، والشرور من الممكنات بالذات ومنسوبة إليه تعالى بالعرض، فحينئذٍ يصحّ أن يقال: كلٌّ من عند اللّه، فإنّه لولا الإيجاد والإفاضة وبسط الخيرات لم يكن وجود ولا حدّه ولا طبيعة ولا ضيقها، ولعلّ تغيير الأُسلوب وتخلّل لفظة «عند» في قوله تعالى: «قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اَللّٰهِ»[13] للإشارة إلى المجعولية بالعرض (بينما في الآية السّابقة لم يذكر كلمة "عند" لأنّ السّيئةَ لا تَنتسب إلى الله مباشرةً بل إلى الممكنات).»[14]

و في أواخِر المسارِ قد استَشَهد لمُعتقَدِه بالآياتِ الكريمةِ قائلاً:

«فمن الآيات ـ مضافاً إلى ما قدّمنا من قوله تعالى: «وَ مٰا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَ لٰكِنَّ اَللّٰهَ رَمىٰ»[15] وقوله تعالى: «وَ مٰا تَشٰاؤُنَ إِلاّٰ أَنْ يَشٰاءَ اَللّٰهُ»[16] وقوله تعالى: «مٰا أَصٰابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اَللّٰهِ...»[17] الآية ـ الآيات[18] الواردة في قضيّة خضر وموسى ـ على نبيّنا وآله وعليهما السلام ـ فإنّ فيها إشارة لطيفة إلى هذه الحقيقة.

والآيات التي وردت فيها نسبة التوفّي تارة إلى اللّه تعالى فقال: «اَللّٰهُ يَتَوَفَّى اَلْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهٰا»[19]، وأُخرى إلى ملك الموت فقال: «قُلْ يَتَوَفّٰاكُمْ مَلَكُ اَلْمَوْتِ اَلَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ»[20]، وثالثة إلى الملائكة فقال: «وَ لَوْ تَرىٰ إِذْ يَتَوَفَّى اَلَّذِينَ كَفَرُوا اَلْمَلاٰئِكَةُ»[21].

والآيات التي تنسب الإضلال تارةً إلى اللّه تعالى فقال: «وَ يُضِلُّ اَللّٰهُ اَلظّٰالِمِينَ»[22]، وأُخرى إلى إبليس فقال: «إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ»[23]، وثالثة إلى العباد فقال: «وَ أَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُ»[24]، وقال: «وَ أَضَلَّهُمُ اَلسّٰامِرِيُّ»[25].

وأنت إذا كنت ذا قلب متنوّر بنور فهم القرآن بعد تطهيره من أرجاس التعلّق إلى الطبيعة فـ «إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ * فِي كِتٰابٍ مَكْنُونٍ * لاٰ يَمَسُّهُ إِلاَّ اَلْمُطَهَّرُونَ»[26]، لوجدت هذه اللطيفة في آيات لا يمسّها العامّة، فهذا قوله تعالى: «اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ اَلْعٰالَمِينَ»[27] قصّر جميع المحامد عليه تعالى وأرجع كلّ محمدة إليه، فلولا أنّ كلّ كمال وجمال كمالُه وجماله بالذات وبحسب الحقيقة لم يكن وجه لصحّة هذا القصر. ولو أضفت إلى ذلك ما عند أهل المعرفة[28] من أنّ قوله: «بِسْمِ اَللّٰهِ اَلرَّحْمٰنِ اَلرَّحِيمِ» متعلّق بقوله: «اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ» ترى أنّ المحامد من كلّ حامد إنّما يقع باسم اللّه، فباسمه يكون كلّ حمد للّه‌تعالى، فهو الحامد والمحمود، هذه شمّةٌ من الآيات ذكرناها أُنموذجة لغير ما ذكر.»[29]

---

[1] الصدوق، محمد بن علي، عيون أخبار الرضا (ع)، ج ١ ص ١١٤.
[2] راجع الكافي ١٦٠:١ / باب الجبر والقدر والأمر بين الأمرين ح ١٣، البحار ٣٠/٢٢:٥، ٩١، المصدر المتقدّم من الكافي ح ٨
[3] موسوعة الإمام الخوئي (رسالة في اللباس المشكوک). Vol. 49. ص31 قم ـ ايران: مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي.
[4] ـ النور (٢٤):٤٠.
[5] ـ النور (٢٤):٣٥.
[6] موسوعة الإمام الخميني قدس سره الشريف. Vol. 2. ص23 مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خمينى.
[7] ـ الإنسان:٣٠؛ التكوير:٢٩.
[8] في ص ٣٠ وما بعدها
[9] موسوعة الإمام الخوئي (رسالة في اللباس المشكوک)، جلد: ۴۹، صفحه: ۵۷، 1418 ه.ق.، قم ـ ايران، مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي
[10] خوئى ابوالقاسم. 1422. مصباح الأصول. Vol. 1. قم ـ ايران: مكتبة الداوري.
[11] فرغمَ أنّ الأستاذَ المعظّم قد صرّح بأنا لا نَخضع بوحدة الوجود مع الموجود و لكنّه في الحقيقةِ قد تَزحلق فيها من حيث لا

يَشعُر إذ الرَّبطيّةُ ستُؤدّي إلى الوحدة فإنّ الرّابطَ عديمُ التأثير من كافّة الجوانب و إنّما المؤثّرُ الحقيقيّ التّكوينيّ و النّهائيّ للعمل هو الله تعالى، و هذا سيُفضي إلى الجبرِ بل إلى مُعتقَدِ الصّوفيّةِ العِرفانيّةِ رغمَ أنّ الأعلامَ يُنكرُونَها في الفَم فحسب، و ربما تُشيرُ الآية التّالية إلى غفلتِنا لهذا الموضوع: و ما يؤمنُ أكثرُهم بالله إلا و هم مشركون. فبالتّالي، لو دقَّقتَ النّظرَ في مقالةِ المحقّق الخميني لعَثرتَ على التّهافُت و الشوائب حتماً، و قد أشارَ الشّهيدُ الصّدر إلى هذه المأساةِ أيضاً قائلاً: و هذا الاحتمال (الخامس) ذهب إليه عرفاء الفلاسفة و متصوفوهم، و حاصله، أن هذا الفعل له فاعلان، و هما المولى و العبد، و لكن هذين الفاعلين ليسا طوليين، كما هو الحال في الاحتمال الثالث، كما أنهما ليسا عرضيين، كما هو الحال في الاحتمال الرابع، و إنما هي فاعلية واحدة، بحيث أن هذه الفاعلية الواحدة، بنظر تنسب إلى العبد، و بنظر آخر تنسب إلى المولى تعالى، بناء منهم على تصور عرفاني للعبد و للمخلوقات، لأنها معان حرفية و استهلاكية إذن فنسبتها إلى الباري تعالى، نسبة المعنى الحرفي إلى المعنى الاسمي عند الأصوليين، فكما أن المعنى الحرفي ليس له هوية استقلالية، بل هو فان و مستخدم بين يدي المعنى الاسمي، فكذلك الموجودات بالنسبة إلى خالقها، فإذا نظر إلى هذه الموجودات بما هي تعلّقات و اندكاكات، إذن ففعلها عين فعل الباري تعالى، و فعل المندك عين فعل المندك فيه، إذن فهي فاعلية واحدة و هذه الفاعلية الواحدة، هي بالنظر الاندكاكي هي فعل المولى، و بالنظر اللاّاندكاكي هي فعل العبد، و لكن هذا الاحتمال كما عرفت مبني على ذوق صوفي في تصور عالم الوجود، لا برهان عليه فضلا عن أن الوجدان على خلافه فلا نقرّه. (بحوث في علم الأصول (عبد الساتر). 4 .Vol. ص63. بيروت ـ لبنان: الدار الإسلامية.)

[12] موسوعة الإمام الخميني قدس سره الشريف. 2 .Vol. ص22 مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني.

[13] النساء: ٧٨.

[14] نفس المصدر.

[15] ـ الأنفال (٨):١٧.

[16] ـ الإنسان (٧٦):٣٠؛ التكوير (٨١):٢٩.

[17] ـ النساء (٤):٧٩.

[18] ـ الكهف (١٨):٦٠-٨٢.

[19] الزمر (٣٩):٤٢.

[20] السجدة (٣٢):١١.

[21] الأنفال (٨):٥٠.

[22] إبراهيم (١٤):٢٧.

[23] القصص (٢٨):١٥.

[24] طه (٢٠):٧٩.

[25] طه (٢٠):٨٥.

[26] الواقعة (٥٦):٧٧-٧٩.

[27] الفاتحة (١):٢.

[28] الفتوحات المكّية ١:٤٢٢؛ شرح توحيد الصدوق ١:٦١٣.

[29] موسوعة الإمام الخميني قدس سره الشريف. 2 .Vol. تهران ـ ايران: مؤسسه تنظيم و نشر آثار امام خميني.